الأمم المتحدة

S/2020/836

مجلس الأمن

Distr.: General
27 August 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 26 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمها السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا وفييت نام والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية" التي عقدت يوم الاثنين، 24 آب/أغسطس 2020.

ووفقاً للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن، الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/273)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر الإحاطتان والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**
رئيس مجلس الأمن

300920 010920 20-11181 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لأفغانستان وتشاد والصومال وفرنسا والمملكة المتحدة ونيجيريا وجميع الدول الأعضاء الأخرى التي عانت مؤخراً من هجمات إرهابية. وأعرب عن مواساتي ومشاعري القلبية للناجين وأسر الضحايا.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقرير الحادي عشر للأمين العام (S/2020/774) عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف باسم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، على النحو المنصوص عليه في القرار 2368 (2017).

وقد أعدّ التقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، بقيادة السيد فيتون – براون، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بقيادة السيدة كونينسكس، وبالتعاون الوثيق مع مكتبي وبمساهمة من كيانات أخرى أطراف في اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

ويغطي هذا التقرير فترة لا مثيل لها، تتميز بجائحة فيروس كورونا التي أثرت على جميع الدول الأعضاء تقريباً. وتثير بيئة الجائحة هذه العديد من التحديات الاستراتيجية والعملية لمكافحة الإرهاب، التي ناقشناها خلال الأسبوع الافتراضي لمكافحة الإرهاب الذي نظمه مكتبي في الشهر الماضي.

وقد أظهرت مناقشاتنا خلال الأسبوع الافتراضي لمكافحة الإرهاب أن الدول بحاجة إلى أن تظل متناغمة مع تطور تهديد تنظيم الدولة الإسلامية أثناء انتشار الجائحة وبعدها. وأكدت أيضاً على ضرورة الحفاظ على التركيز والموارد اللازمة للتصدي للتهديد المستمر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والتحديات المستمرة التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

ومنذ بداية العام، شهدنا تباينا إقليميا واضحا في مسار التهديد. فقد ازداد الخطر في مناطق النزاع، كما يتضح من إعادة تنظيم داعش تجميع صفوفه وزيادة نشاطه في العراق والجمهورية العربية السورية وفي بعض فروعه الإقليمية. غير أنه يبدو أن الخطر قد انخفض في الأجل القصير في المناطق التي لا تشهد نزاعاً. ويبدو أن التدابير الرامية إلى الحد من انتشار مرض فيروس كورونا، مثل عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة، قد قللت من خطر وقوع هجمات إرهابية في العديد من البلدان. إلا أن هناك اتجاهاً نحو استمرار الهجمات التي يرتكبها أفراد يستلهمون أفكارهم عبر الإنترنت ويتصرفون بمفردهم أو في جماعات صغيرة، وهو ما يمكن أن تؤججه جهود الدعاية الانتهازية التي يبذلها التنظيم أثناء جائحة كورونا.

ولا يزال تأثير الجائحة على أنشطة التجنيد وجمع الأموال غير واضح، حيث أن تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الظروف المؤدية إلى الإرهاب وتزيد من التهديد على المدى المتوسط إلى الطويل، سواء داخل مناطق النزاع أو خارجها. وفي الوقت نفسه، لا يوجد مؤشر واضح على حدوث تغيير في الاتجاه الاستراتيجي لتنظيم الدولة الإسلامية في ظل قيادة زعيمه الجديد. واستمرت ترتيبات القيادة والسيطرة بين نواة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وولاياته النائية في التفكك، مما قوّى فروعه الإقليمية. وأود أن أبرز بعض التطورات في مناطق مختلفة.

في الشرق الأوسط، واصلت نواة تنظيم داعش تعزيز موقعها في بعض المناطق التي كانت تحت سيطرتها سابقاً، حيث تعمل بثقة متزايدة وفي العلن. ويقدر أن أكثر من 000 10 مقاتل من داعش لا يزالون نشطين في العراق وسورية، ويتحركون بحرية في خلايا صغيرة بين البلدين. وقد حدثت زيادة كبيرة في هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في كلا البلدين في عام 2020 مقارنة بعام 2019.

وزادت أزمة فيروس كورونا من تعقيد الوضع المتردي وغير المستدام أصلاً لآلاف الأفراد المشتبه في صلتهم بتنظيم الدولة الإسلامية الذين تقطعت بهم السبل في منطقة النزاع، ولا سيما النساء والأطفال. وقد أصبحت إعادة الأشخاص الموجودين في أوضاع هشة إلى أوطانهم وملاحقتهم قضائياً وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وحمايتهم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وفي حين قامت بعض الدول بإعادة الأطفال إلى أوطانهم وما زالت تفعل ذلك، فإننا لم نشهد سوى تقدم محدود في التغلب على العقبات القانونية والسياسية والعملية التي تعترض سبيل العودة.

ومن المرجح أن يزداد التهديد العالمي الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية ما لم يرقَ المجتمع الدولي إلى مصاف هذا التحدي. ويلزم أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات حاسمة على أسس الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن. ويكرر الأمين العام دعوته إلى الدول الأعضاء إلى أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تعيد مواطنيها إلى وطنهم – نساء ورجالاً وأطفالاً. وتقف منظومة الأمم المتحدة على استعداد لدعم جهودها في هذا الصدد.

وبالانتقال إلى أفريقيا، لا تزال ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية محوراً رئيسياً للدعاية العالمية للتنظيم، ويبلغ مجموع أعضائها حوالي 500 3 عضو، ما يجعلها واحدة من أكبر الولايات النائية. وواصل تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا تعزيز صلاته بتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، الذي لا يزال أخطر جماعة في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

وعلى الرغم من أن لدى تنظيم الدولة الإسلامية بضع مئات فقط من المقاتلين في ليبيا، إلا أنه ما فتئ يستغل التوترات المحلية بين الجماعات العرقية. وهو يمثل تهديداً قوياً يمكن أن يكون له تأثير إقليمي أوسع نطاقاً. وقد يسمح خطر تصعيد النزاع في ليبيا لتنظيم الدولة بتوسيع نشاطه.

ومن بين التطورات الأخرى المثيرة للقلق الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق، بما في ذلك الهجمات المعقدة والاستيلاء على القرى لفترة وجيزة.

وفي أوروبا، لا يزال التهديد يأتي أساساً من التطرف الإرهابي الذي تغذية شبكة الإنترنت والناشئ محلياً. فقد وقعت ثلاثة هجمات مستوحاة من تنظيم الدولة الإسلامية في فرنسا وهجومان في المملكة المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين أحبطت لحسن الحظ هجمات أخرى شنها إرهابيون منفردون ضد أهداف عامة سهلة. ولا تزال هناك مخاوف حادة بشأن التطرف وفشل إعادة التأهيل في السجون والإفراج الوشيك عن سجناء خطرين لهم خلفية أو صلات بالإرهاب.

وأبلغت عدة دول أعضاء في أوروبا عن تزايد التهديد الإرهابي الناجم عن نزعة التطرف اليميني العنيف، وهو أمر يتطلب من أجهزة الاستخبارات تحويل أولوياتها على صعيد العمليات والتحليل بعيداً عن تركيز الاهتمام على تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي آسيا، لا يزال فرع تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان قادراً على شن هجمات بارزة في أجزاء مختلفة من البلاد، بما في ذلك كابل، على الرغم من خسارته المستمرة للأراضي واعتقال قادته. وتسعى الجماعة إلى استخدام الأراضي الأفغانية لنشر نفوذها في جميع أنحاء المنطقة، على غرار النهج الذي اتبعته نواة تنظيم الدولة الإسلامية. كما يهدف إلى اجتذاب المقاتلين الذين يعارضون، في جملة أمور، اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه بين طالبان والولايات المتحدة.

وفي أجزاء أخرى من آسيا، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن أول هجوم له في ملديف في نيسان/أبريل. ولا يزال القلق يسود بشأن تجنيد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في البلد والتحدي الذي يلوح في الأفق وهو تدبير شؤون العائدين من منطقة النزاع الرئيسية. وتحدث في جنوب شرق آسيا هجمات على قوات الأمن بصورة منتظمة، ولكن السلطات الحكومية واصلت الضغط على أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية من خلال عمليات مكافحة الإرهاب.

ويبرز تقرير الأمين العام أيضا كيف واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم النشط للدول الأعضاء على مدى الأشهر الستة الماضية على الرغم من الجائحة. وبعد تفشي كوفيد-19، سارعت كيانات الأمم المتحدة بتعديل عملياتها لضمان استمرارية تصريف الأعمال. واستمر التعاون في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب من خلال عقد اجتماعات إلكترونية منتظمة وتنفيذ مشاريع مشتركة. وفي نهاية آذار/مارس، أطلق مكتبي منصة الأمم المتحدة العالمية لتنسيق شؤون مكافحة الإرهاب لزيادة تيسير هذه العملية والتعاون مع الدول الأعضاء. وقد سبق أن أبلغت مجلس الأمن بنتائج فعاليات "أسبوع مكافحة الإرهاب" الناجحة التي عقدت في تموز/يوليه (انظر S/2020/791).

ويعمل مكتبي بشكل وثيق مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وشركاء آخرين في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب من أجل اتباع نُهج مرنة في دعمنا لبناء قدرات الدول الأعضاء، بما في ذلك استخدام المنصات الإلكترونية ووضع منهجيات لتقييم الاحتياجات عن بعد. وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى بعض الأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها مكتبي.

أولا، قدنا عملية وضع إطار متعدد الوكالات لتوفير دعم منسق من الأمم المتحدة للدول الأعضاء التي تطلب ذلك الدعم في سياق حماية رعايا البلدان الثالثة العائدين من العراق وسورية وإعادتهم إلى الوطن ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. ويستهدف الإطار، الذي ينسقه مكتبي واليونيسف، كفالة أن يكون هذا الدعم مراعيا لحقوق الإنسان وللاعتبارات الجنسانية وأن يضع في الاعتبار تحقيق مصلحة الأطفال على أفضل وجه.

ثانيا، واصلنا إعطاء الأولوية لعملنا المتعلق بضحايا الإرهاب، بما في ذلك تشجيع الدول الأعضاء على تحديد إجراءات محددة لدعم حقوقهم في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب. وقد ذكّرنا الاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم في الأسبوع الماضي بأنه يتعين علينا القيام بالمزيد لدعم الضحايا. وعلى وجه الخصوص، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتصدي للعنف الجنسي الذي يرتكبه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، سواء من حيث المساءلة أو تقديم الدعم للضحايا.

ثالثا، لا تزال مكافحة تمويل الإرهاب أولوية رئيسية. وتزيد الجائحة من الخطر المحتمل لارتكاب الإرهابيين لجرائم إلكترونية بهدف جمع الأموال ونقلها. وفي حزيران/يونيه، أطلق مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مكتبي، بالاشتراك مع المديرية التنفيذية لمكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، برنامجا عالميا جديدا لبناء القدرات من أجل منع وقمع تمويل الإرهاب، تمشيا مع القرار 2462 (2019).

رابعا، يواصل مكتبي إقامة شراكات مع طائفة واسعة من الكيانات لدعم الدول الأعضاء في إنفاذ القانون وتأمين الحدود. وهناك حاليا 36 مســـتفيدا مؤكدا في مختلف المناطق من برنامج الأمم المتحدة لمكافحة ســـفر الإرهابيين، الذي يقوده مكتبي لدعم الدول الأعضـــاء في تنفيذ القرارات 2178 (2014) و 2396 (2017) و 2482 (2019). وقد تأقلم البرنامج مع أزمة كوفيد-19 عن طريق وضـــع منهجية تقييم إلكترونية، بالتعاون مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. واســـتُخدمت هذه المنهجية لأول مرة في حزيران/يونيه في كوت ديفوار.

أخيرا، خلال المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي عقدتها الرئاسة الإندونيسية في وقت سابق من هذا الشهر بشأن معالجة مسألة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة (انظر S/2020/791)، ناقشنا الحاجة إلى التصدي لمسألة تزويد الجماعات الإرهابية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع. وقد استهل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب شؤون نزع السلاح مشروعا مشتركا في شباط/فبراير يركز على وسط آسيا للتصدي لهذه الظاهرة.

لقد أبرزت أزمة كوفيد-19 التحديات التي نواجهها في القضاء على تهديد الإرهاب. ويسعى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية إلى استغلال الاضطرابات البعيدة المدى الناجمة عن الجائحة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السلبية. وكما تم التأكيد خلال الأسبوع الافتراضـــي لمكافحة الإرهاب، يجب أن يظل تعزيز العمل الجماعي والتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب أولوية خلال الجائحة وبعدها. وبينما تواصل الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى وضع استجابات شاملة للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والإرهاب، يمكنها الاعتماد على الدعم الكامل من مكتبي ومنظومة الأمم المتحدة من خلال الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

المرفق الثاني

بيان المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ميشيل كونينسكس؛

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على التقرير الحادي عشر للأمين العام (S/2020/774) عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجهود المستمرة للأمم المتحدة والدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على استعراضه العام للتقرير وأن أثني على كل من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، على إسهاماتهما القيمة في التقرير.

إن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أحد أكبر التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة على مدار تاريخها الذي يمتد لـ 75 عاما. وكشفت فترة عدم اليقين العالمي الناتجة عن ذلك عن الانقسامات الاقتصادية القائمة وعدم الاستقرار الاجتماعي، كما كان تأثيرها محسوساً على نطاق جهاز الأمن العالمي. وكما سمعنا، فإن الطابع السريع التطور والغامض جدا للجائحة يجعل من الصعب تقييم أثرها العام على أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية.

ولا تزال الحالة المزرية التي يواجهها الآلاف من النساء والأطفال المرتبطين بتنظيم داعش في مخيمات الاحتجاز في شمال شرق سورية تشكل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي. وتهدد جائحة كوفيد-19 بتفاقم الأوضاع غير المحتملة أصلا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية والأمنية وحالة حقوق الإنسان. إن الاحتجاز لأجل غير مسمى غير مبرر قانوناً وله آثار أمنية ومعنوية كبيرة. ولا يزال الأطفال المحتجزون أكثر الفئات ضعفا. فكل يوم إضافي يقضونه في المخيمات سيزيد من خطر تعرضهم لأضرار نفسية واجتماعية لا يمكن جبرها.

وفي الشهر الماضي، نشرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب موجزا تحليليا عن مقاضاة النساء المرتبطات بتنظيم الدولة الإسلامية، يسلط الضوء على التحديات المتصلة بنوع الجنس التي تواجهها الدول في التحقيق مع النساء العائدات ومقاضاتهن وإعادة تأهيلهن وإعادة إدماجهن. ولا تزال النساء الفئة التي تسجل أدنى معدل للعودة من منطقة النزاع. ولا يمكننا أن نسمح بأن تصبح هؤلاء النساء الفئة المنسية.

وثمة حاجة ملحة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجيات شاملة ومصممة خصيصا ومراعية للاعتبارات الجنسانية للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وإلى تزويد الدول بالمساعدة التقنية اللازمة. وهناك علامات على إحراز تقدم. فقد أعادت بعض الدول مواطنيها إلى الوطن رغم التحديات الإضافية التي يشكلها كوفيد-19. كما تحرز بعض الدول تقدما في محاكمة العائدين من تنظيم الدولة الإسلامية بخصوص جرائم متصلة بالإرهاب، وأحيانا بالاقتران مع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. وقد يساعد ذلك في تحقيق العدالة لضحايا تنظيم الدولة الإسلامية.

وينبغي للدول أن تواصل تحسين جمع وتبادل المعلومات والأدلة المقبولة ذات الصلة بالإرهاب من قبل القوات المسلحة، بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتعمل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في شـــراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب، في إطار المبادرة العالمية للملاحقة القضـــائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، لاسـتكشـاف نُهج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في مختلف البيئات. وقد تؤدي القيود ذات الصـلة بالجائحة، بما في ذلك تدابير العزل الاجتماعي وتقليص الأنشـطة الدينية والثقافية وانعدام فرص العمل، إلى تفاقم المظالم القائمة، لا سيما في المجتمعات التي تواجه نزاعات مزمنة.

وفي ظل قضاء الناس للمزيد من الوقت على الإنترنت، يستغل تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة له الفرصـة لتسـريع نشـر دعايتهم المسـمومة عبر المنصـات الرقمية، بما في ذلك منصـات الألعاب. ويجب على الدول الأعضـــاء أن تكفل تماشـــي الســـياســـات المعتمدة للحد من انتشـــار خطاب الإرهابيين ومعلوماتهم المضللة مع حقوق الإنسان ومراعاتها للاعتبارات الجنسانية.

وثمة أهمية الآن أكثر من أي وقت مضـــى لاتباع نهج شـامل للمجتمع بأسـره، يقوم على أسـاس التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر والجهات الفاعلة الدينية والقيادات المجتمعية. وفي إطار الاتفاق العالمي لتنســـيق مكافحة الإرهاب، تواصـــل المديرية التنفيذية العمل مع الدول، بما في ذلك في إطار شـــراكة مع حكومة العراق، لوضـــع استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب يشارك فيها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

وينبغي للدول اتخاذ تدابير مبتكرة وعملية لمكافحة الإرهاب وتعزيز الشـراكات القائمة وكفالة احترام حقوق الضحايا.

وأرحب باعتماد قادة السـلطات الدينية في العراق "البيان المشـترك بين الأديان بخصـوص ضـحايا داعش" في شـهر آذار/مارس، والذي يهدف إلى ضـمان العدالة والمسـاءلة وحماية حقوق ضـحايا التنظيم والناجين منه.

وعلى الرغم من فقدان التنظيم لسـيطرته على مسـاحات كبيرة من الأراضـي، فإنه لا يزال يشـكل تهديدا، ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضا في ساحات القتال الأحدث في جنوب وجنوب شرق آسيا وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. ونتابع عن كثب الأزمة السياسية الراهنة في مالي ونأمل في استعادة سيادة القانون لكي يواصل البلد تصديه لتصاعد التهديد الإرهابي. ويجب أن تكون استجابتنا لهذا التحدي المزمن العابر للحدود الوطنية استجابة متعددة الأطراف ومتجذرة في تعزيز تبادل المعلومات والتعاون الدولي.

وقد ابتكرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أساليب عملها في التصدي لجائحة كوفيد-19 وحافظت على اسـتمرارية تصـريف الأعمال، على الرغم من الظروف الصـعبة. وبالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، عززنا تقييمنا المكتبي لأنشطة الدول الأعضاء وساعدنا اللجنة في اعتماد إطار مستكمل للزيارات القطرية، فضلا عن قائمة الإحاطات والاجتماعات السنوية للجنة والأعضاء على نطاق أوسع.

وفي إطار برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، قامت المديرية التنفيذية وشركاؤها ببعثات افتراضـية متعمّقة إلى بوتسـوانا وكوت ديفوار ووضـعت خرائط طريق لتنفيذ نظام المعلومات المسـبقة عن المسافرين وسجلات أسماء الركاب في كلتا الدولتين. وقادت المديرية أيضا بعثة افتراضية متعمّقة لبوتسوانا مع شركائها بشأن تعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب باستخدام خلايا دمج المعلومات التابعة لآلية التنسيق بين الوكالات على الصعيد الوطني.

وأجرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مشاورات مشتركة مع الدول الأعضاء والخبراء بشأن استخدام التكنولوجيات البيومترية في التدابير المتعلقة بالجائحة بهدف ضمان امتثالها للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعمقنا مشاركتنا مع شركائنا في الميدان، ولا سيما مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية في الدول الأعضاء التي تم تقييمها. وساعدنا ذلك على دمج التطورات المحلية والوطنية والإقليمية في تحليلنا للاتجاهات الرئيسية وفي تيسير المساعدة التقنية، الأمر الذي سيُترجم بدوره إلى نتائج أكثر فعالية وتأثيرا في مكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف. ونواصل تبادل أفكارنا من خلال تدفق منشوراتنا بانتظام، بما في ذلك تحليلنا الأخير للآثار المحتملة لكوفيد-19 في الأجلين القصير والطويل على الإرهاب ومكافحته.

وفي شهر حزيران/يونيه، وعملا بالقرار 2462 (2019)، أصدرت المديرية التنفيذية وفريق الرصد تقريرا مشتركا عن مكافحة تمويل الإرهاب (S/2020/493، المرفق)، استنادا إلى ردود 112 دولة عضوا. وأعقب التقرير جلسة إحاطة مغلقة عقدها المجلس. وفي تموز/يوليه، أجرينا مشاورات عالمية افتراضية مع أكثر من 15 منظمة من منظمات المجتمع المدني بشأن مكافحة تمويل الإرهاب وآثاره على حقوق الإنسان، وفقا للقرار 2462 (2019).

وتلتزم المديرية بمواصلة الحوار مع المجتمع المدني بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف في إطار ممتثل لحقوق الإنسان ومراع للاعتبارات الجنسانية. ولا شك أن تأثير جائحة كوفيد-19 سيجعل مهمتنا المعقدة بالفعل أكثر صعوبة. ولكن الجائحة منحتنا أيضا فرصة للتشكيك في الوضع الراهن. وينبغي أن نواصل اغتنام هذه الفرصة لاستعراض وتعزيز نهجنا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ويجب علينا أن نتمسك جماعيا بمبادئنا المشتركة المتمثلة في إقامة نظام دولي قائم على سيادة القانون وأن نضع سياسات وممارسات تمتثل لحقوق الإنسان وتراعي الاعتبارات الجنسانية ونُهجا شاملة للمجتمع بأسره. ولا بد أن يظل تصميمنا على كفالة تحقيق العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية حجر الزاوية في جهودنا المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

أشكر الأمين العام على تقريره عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين (S/2020/774)، وكذلك وكيل الأمين العام فورونكوف والأمينة العامة المساعدة كونينسكس على عرضيهما.

بفضل جهود التحالف العالمي ضد تنظيم داعش، وبلجيكا عضو نشط في هذا التحالف، تم تحرير الأراضي السورية والعراقية من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي. غير أن هذا الأخير يحتفظ بوجوده في المنطقة ولا تزال مجموعات صغيرة أخرى تحركها نفس الأيديولوجية تنتشر في أجزاء أخرى من العالم، ولا سيما في منطقة الساحل وغرب أفريقيا ومنطقة بحيرة تشاد، وهي تحاول استغلال الوضع الأمني المتدهور.

إن تأثير جائحة فيروس كورونا على الخطر الذي يشكله تنظيم داعش متعدد الأوجه، ولكنه لم يتضح بعد. وعلى الرغم من أن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لمكافحة هذه الجائحة قد تكون عقدت أنشطة الجماعة الإرهابية، فإننا لا نزال نشهد زيادة في أنشطتها في العراق وسورية، ولا سيما في أكثر المناطق هشاشة. وخلال الأشهر المقبلة، سيكون من المهم أن نظل متيقظين وأن نواصل تقييم الحالة من أجل منع ظهور هذه المنظمة من جديد في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، خلال هذه الجائحة، استفادت جهود الدعاية الخبيثة التي تقوم بها الجماعة، ولا سيما على المنابر الإلكترونية، من جمهور هش ومعزول، لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفا في مجتمعاتنا والتي تشعر بأنها مهمشة ومحتقرة. ويجب أن يظل منع خطاب الكراهية هذا ومكافحته أولوية طويلة الأجل، لأنه يزيد من تفاقم التطرف الذي يؤدي إلى التطرف العنيف والإرهاب.

وكما ذكرتم، فإن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وأتباعه يتطور باستمرار، وبالتالي يتطلب أن تظل جميع الدول الأعضاء يقظة وأن تتكيف بطريقة سريعة ومرنة. وفي هذا السياق، في 16 حزيران/يونيه، استكمل مجلس الاتحاد الأوروبي استنتاجاته المتعلقة بالإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والتي تشكل أساس عمل الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. وستسمح هذه الاستنتاجات الجديدة للاتحاد الأوروبي بمواصلة عمله مع التكيف مع تطور التهديد الإسلامي وظهور تهديدات جديدة، بما في ذلك تصاعد الإرهاب اليميني المتطرف.

وتدين بلجيكا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبلدي مقتنع بأن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تنجح إلا إذا امتثلت امتثالا كاملا لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، اللذين يجب أن يشكلا مبدأ رائدا في جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولهذا السبب، تكفل بلجيكا، مع شركائها الأوروبيين، ألا تؤثر التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب سلبا على أنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية على أرض الواقع، بما في ذلك في المخيمات السورية.

وتشكل مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تحديا رئيسيا لأمننا المشترك. ولذلك، يرحب بلدي بالتطورات التي أدت إلى منع السفر لأغراض إرهابية ويؤكد أهمية تقديم الإرهابيين إلى العدالة، مع مواصلة مكافحة الأسباب الجذرية لتغذية نزعة التطرف المؤدية إلى التطرف والإرهاب. وفي الوقت نفسه، من المهم للغاية وضع برامج محددة لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الرجال والنساء المشتبه في ارتكابهم جرائم ذات صلة

بالإرهاب. ومن الضروري أيضا التمييز بين وضع الأطفال ووضع الرجال والنساء، واعتبارهم ضحايا للإرهاب في المقام الأول.

وترى بلجيكا أن نجاح مكافحة التطرف العنيف والإرهاب يتطلب نهجا شاملا. وينعكس هذا النهج الشامل على المستوى العسكري من خلال الإسهام بأربع طائرات بلجيكية من طراز F-16 لدعم عمليات التحالف اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر فصاعدا ولمدة عام، وكذلك على مستوى تحقيق الاستقرار حيث قدمنا مساهمة قدرها 4 ملايين يورو في عام 2020 في الأراضي المحررة من تنظيم داعش. وكذلك نشجع على اتباع نهج شامل يشمل المجتمع بأسره. فالشباب والنساء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان وضحايا الإرهاب جميعا يساهمون في وضع سياسات تتسم بالكفاءة والفعالية والاستدامة. فيجب أن تُسمع أصواتهم وأن تُدمج في استراتيجياتنا لمكافحة الإرهاب.

وأخيرا، على الرغم من تشتت جهودنا بسبب الجائحة الحالية، من الضروري أن نعزز تنسيقنا وتعاوننا في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الدولي والإقليمي، بل وعلى الصعيد الوطني كذلك. وتود بلجيكا أن تؤكد تقديرها، في هذا الإطار، للمرونة التي توفرها جميع كيانات الأمم المتحدة التي تمكنت من مواصلة الاضطلاع بولاياتها بنجاح في ظل الظروف الصعبة التي شهدتها الأشهر الماضية. وستظل بلجيكا ملتزمة التزاما كاملا، إلى جانب جميع شركائنا، بالقضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم داعش.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غينغ شوانغ

أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينسكس على إحاطتيهما. نرحب بالتقرير الحادي عشر للأمين العام عن الخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين (S/2020/774).

لقد سلطت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على التغيرات العميقة التي يشهدها العالم والتحديات الخطيرة التي تواجهها البشرية. فقد كشفت أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وأدى الجهل والقلق والوصم والتسييس المصاحب للجائحة إلى الكراهية وكراهية الأجانب، اللتين تفاقمتا وتضخمتا بسبب الاستخدام الشعبي لوسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى الرغم من أنه يبدو أن الجائحة قد قللت بشكل مؤقت من مخاطر الهجمات الإرهابية، فإن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الظروف المؤدية إلى الإرهاب. فهي يمكن أن تغذي حلقة مفرغة من زعزعة الاستقرار والعنف وتزيد من التهديد في الأجلين المتوسط والطويل، الأمر الذي يحرص تنظيم داعش وغيره من المنظمات الإرهابية على استكشافه واستغلاله.

ووفقا لتقرير الأمين العام، يشهد العالم، في خضم جائحة كوفيد-19، تصاعدا في أنشطة المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في العراق وسورية لإعادة بناء قدراتها العملياتية العالمية. كما إن الإرهابيين، بمن فيهم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يتسللون كذلك إلى شمال أفريقيا، ولا سيما ليبيا، الأمر الذي يؤدي إلى مفاقمة الاضطرابات الإقليمية. وكذلك أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أنه قد يستخدم الفيروس كسلاح بيولوجي لشن هجمات إرهابية. فيجب على الدول الأعضاء أن تظل يقظة للغاية إزاء كل هذه التطورات الخطيرة. ويجب علينا أن نضع في اعتبارنا – في مواجهة التحديات غير المسبوقة التي تمثلها جائحة كوفيد-19 والعدو المشترك المتمثل في الإرهاب – أن البشرية مجتمع له مستقبل مشترك وينبغي لنا أن نعزز التعاون للتصدي معا للتهديد الذي يواجهنا.

أولا، ينبغي للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب أن يتبع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يواصل تعزيز الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن بمعايير موحدة. ويجب علينا أن نحترم المسؤولية الأساسية للدول الأعضاء وسيادة البلدان المعنية في مكافحة الإرهاب. وينبغي لنا أن ننفذ بشكل شامل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. إننا نحتاج، خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها، إلى مواصلة تعزيز تعددية الأطراف وتعزيز التعاون الدولي في جهد مشترك لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، يجب أن نعتمد سياسات متكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وكذلك أعراضه للقضاء على تربته الخصبة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدفع باتجاه التسوية السياسية للمسائل الساخنة وحل الخلافات سلميا ومساعدة الدول الأعضاء على الحد من الفقر والقضاء عليه وتحقيق التنمية المستدامة وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان. وينبغي لنا أن ندعم المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في الاضطلاع بدور هام. ويتعين علينا تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، للمساعدة في بناء القدرات لمكافحة الإرهاب واجتثاث التطرف. وثمة حاجة ملحة إلى أن يعزز المجتمع الدولي التعاون في مكافحة كوفيد-19 والتغلب عليه والحد من أثره بوصفه تهديدا إرهابيا محتملا.

ثالثا، من المهم تعزيز التعاون القضائي الدولي وتكييفه مع الاتجاهات والسمات الجديدة للإرهاب. وينبغي لنا أن نركز على المسائل الرئيسية، مثل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والوسائل المتنوعة لتمويل الإرهاب وإساءة استخدام الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات من قبل الإرهابيين وتواطؤ المنظمات الإرهابية مع الجريمة المنظمة. وينبغي لنا أن نولي أهمية كبيرة لتأثير كوفيد-19 على مكافحة الإرهاب وأن نتخذ تدابير في الوقت المناسب لمنع الإرهابيين من استغلال الثغرات التي تسببها الجائحة.

رابعا، ينبغي لآليات مثل مكتب مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب وداعش ولجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات أن تزيد من التنسيق وأن تستفيد من مواطن قوتها وخبراتها بشكل كامل لتشكيل قدر أكبر من التآزر. وينبغي لآليات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن تتصرف بشكل صارم وفقا للقرارات والقواعد الإجرائية ذات الصلة. فيتعين عليها تعزيز الاتصال بالدول الأعضاء؛ وتعزيز التنسيق فيما بينها في مجال تقييم التهديدات الإرهابية وبناء قدرات الدول الأعضاء واستخدام الجزاءات؛ والحفاظ على سلطة وفعالية أنظمة مكافحة الإرهاب والجزاءات؛ والمساهمة بشكل أكبر في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وينبغي لهذه الآليات أن تعيد تعديل أساليب عملها خلال الجائحة وأن تستخدم على نحو أفضل المنصات الإلكترونية للاضطلاع بعملها وفقا لاحتياجات الدول الأعضاء.

وتنفذ الصين بحزم، بوصفها جهة فاعلة هامة في الكفاح الدولي ضد الإرهاب، جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فنحن نشارك بنشاط في التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون والمنتديات الأخرى. ونعمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى في تبادل المعلومات الاستخباراتية ومكافحة تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب الإلكتروني.

وستعمل الصين مع المجتمع الدولي على إجراء تحليل متعمق لتأثير جائحة كوفيد-19 على الأنشطة الإرهابية العالمية وستواصل إجراء تبادلات ثنائية ومتعددة الأطراف والتعاون في مجال بناء القدرات مع البلدان الأخرى ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية. وسنواصل تقديم الدعم السياسي والمالي لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

إن الصين ترفض بشدة الاتهام الموجه إليها من بعض أعضاء المجلس. فهو اتهام لا أساس له من الصحة وسخيف، كالعادة.

إن الإرهاب هو عدونا المشترك. ولا يوجد شيء اسمه إرهابيون طيبون أو إرهابيون سيئون. وتعارض الصين بشدة التسييس والكيل بمكيالين في مكافحة الإرهاب.

والحالة في شينجيانغ جزء من شؤون الصين الداخلية. وهي ليست مسألة دينية أو مسألة حقوق إنسان. بل تتعلق بمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف.

وقد عانت شينجيانغ بشدة من الإرهاب والتطرف العنيف في الماضي. ومن أجل مواجهة هذا التهديد، اتخذت شينجيانغ سلسلة من التدابير الوقائية لمكافحة الإرهاب والتطرف. وهذا يتسق مع قرارات مجلس الأمن واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف. ويؤيد سكان شينجيانغ هذه الإجراءات على نطاق واسع وقد حققت نتائج طيبة. ولم تشهد شينجيانغ حادثا إرهابيا واحدا خلال السنوات الثلاث الماضية. فالحقائق أعلى صوتا من الكلمات. وأي شخص منصف يمكن أن يميز بين الصواب والخطأ.

وقد زار شينجيانغ أكثر من 70 وفدا أجنبيا منذ أواخر عام 2018. وشاهدوا بأم أعينهم شينجيانغ مستقرة ومزدهرة ونامية وأقروا أن جهود مكافحة الإرهاب والتطرف جعلت ذلك ممكنا. بيد أنه من المؤسف أن الولايات المتحدة تختار تجاهل الحقائق الأساسية وتكرر خطابها وتواصل تلطيخ وتشويه سمعة جهود مكافحة الإرهاب واجتثاث التطرف في شينجيانغ. إننا نحث الولايات المتحدة على الانصات إلى المجتمع الدولي والاعتراف بالحقائق والتخلي عن التعصب وازدواجية المعايير والتوقف عن استخدام حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للصين.

وإذا كانت الولايات المتحدة تهتم حقا بحقوق الإنسان، فعليها أن تنجز ما عليها هي أولا. فأرجوكم حماية حقوق الشعب الأمريكي الإنسانية. وأرجوكم تكثيف الجهود لمكافحة كوفيد-19 لحماية أرواح وصحة الشعب الأمريكي.

وبالإضافة إلى ذلك، حذت المملكة المتحدة حذو الولايات المتحدة مرة أخرى في توجيه اتهامات لا أساس لها إلى الصين في المجلس. وتعارض الصين ذلك بشدة. فالملاحظات التي لا أساس لها من الصحة التي أبدتها المملكة المتحدة تمثل مجرد نفاق وازدواجية في المعايير. ونحث المملكة المتحدة على حل مشاكلها والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للصين.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن الصين مصممة على حماية سيادتها وأمنها ومصالحها الإنمائية. ولن ينجح أي تدخل ضد الصين، وما من أحد يمكن أن يوقف تقدم الصين.

المرفق الخامس

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سينغر وايسنغر

نشـــكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمديرة التنفيذية ميشـــيل كونينس على موافاتنا بمعلومات اليوم عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

إن مـا يثير قلقنـا البـالغ، إذ كنـا نتطلع إلى آخر تقرير للأمين العـام عن هـذا الموضـــوع (S/2020/774)، هو على وجه التحديد حالة ذلك التهديد نتيجة للواقع المدمر الذي يواجه العالم بسبب وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

لقد شـــهدنا وندين زيادة عدد الهجمات والأعمال التي يقوم بها تنظيم الدولة الإســـلامية في العراق والشـام في أماكن مثل العراق والجمهورية العربية السـورية، حيث يعزز وجوده في هذه اللحظة الحاسـمة التي تركز فيها الحكومات إجراءاتها ومواردها المحدودة على إنقاذ الأرواح ومكافحة انتشـــار الفيروس من أجل احتوائه.

وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في مكافحة داعش، لا سيما قيادة تنظيمها الأساسي – وهنا نشـــيد بمختلف العمليات الاســـتراتيجية الجارية لمكافحة الإرهاب – فإن قدرتها على التحوّل والتكيف مع الطرائق الجديدة في مواجهة الأحداث الخارجية، كما هو الحال بالنســـبة للوباء، تتطلب أن نظل في موقف هجومي.

ونرى أيضـا أن من المهم إيلاء الاهتمام الواجب للأثر الاجتماعي والاقتصـادي للأزمة الناجمة عن الوباء باعتباره عنصرا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الظروف المؤدية إلى الإرهاب في الأجلين المتوسط والطويل.

ونود أيضـا أن نؤكد قلقنا إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة التي لا يزال يواجهها الأشـخاص الذين يُزعم أنهم على صـــلة بتنظيم داعش في المخيمات ومراكز الاحتجاز في مناطق النزاع، لأنهم معرضـــون لظروف مزرية، ولا سـيما النسـاء والأطفال – وكثير منهم ضـحايا للعنف الجنسـي – الذين يشـكلون، في حالة مخيم الهول، في سورية، الغالبية العظمى من سكانه.

وقد أضـاف كوفيد-19 عنصـرا آخر من عناصـر زعزعة الاسـتقرار إلى الحالة الخطيرة أصـلا في تلك المراكز، مما يعرض الأشـخاص الذين يُسـتضـافون فيها لخطر العدوى الشـديد، على حسـاب الجهود المبذولة في مجال الحماية وعملية الإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، نظرا للحاجة إلى إعادة تخصيص الموارد لمكافحة الوباء.

ولذلك، من الضروري تعزيز المبادرات والبرامج الرامية إلى التصدي لخطر الاستغلال وتغذية نزعة التطرف في المخيمات ومراكز الاحتجاز، بمســـاعدة من وكالات الأمم المتحدة المتخصـــصـــة في وضـــع اســـتراتيجيات وبروتوكولات داخلية تهدف إلى معالجة الحالة الإنســـانية وحقوق الإنســـان والأمن على نحو أفضل، مع الاعتماد أيضا على الدعم الهام من المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى القيود المفروضـــة على التنقل والعزل جراء كوفيد-19، والتي زادت بشـــكل كبير من الوقت الذي يقضـــيه الناس على شـبكة الإنترنت، فإننا نحث هيئات الرصـد ذات الصـــلة على الحفاظ على مســـتويات التأهب اللازمة للتصـــدي للزيادة في الجريمة الإلكترونية لأغراض التمويل والدعاية التي يقوم بها تنظيم داعش في وسائط الإعلام التي تهدف إلى تحريض المنتسبين إليه ومؤيديه على شن الهجمات.

وبالمثل، فإن الخطر الذي يشـــكله العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعودة العديد منهم إلى بلدانهم الأصلية أمر يثير القلق، حيث أنهم ما زالوا يشكلون تحديات سياسية وقانونية وتشغيلية وأمنية كبيرة للدول الأعضاء.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشادة بالعمل الأساسي، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، الذي تقوم به الوكالات المتخصصـــة التابعة للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الأمم المتحدة للتحقيق لتعزيز المســـاءلة عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش/الدولة الإســـلامية في العراق والشـــام، واليونيسيف.

المرفق السادس

بيان القائمة بأعمال إستونيا لدى الأمم المتحدة، كريستيل لووك

نشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والأمين العام المساعد كونينس على إحاطتيهما الشاملتين، اللتين قدمتا نتائج جديدة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2020/774) بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمنتسبون إليه.

وتلاحظ إستونيا أن ترتيبات القيادة والسيطرة بين نواة داعش وما يسمى بالمقاطعات قد خفت. وعلاوة على ذلك، تسبب الوباء المستمر في فرض قيود على السفر، مما أدى، وفقا للتقرير، إلى تعقيد العمليات الإرهابية والتخطيط لها، إذ صار من الصعب على الإرهابيين التنقل والتجنيد وجمع الأموال.

وفي ضوء هذه التغيرات، من المشجع أن نسمع أن التهديد المباشر الذي يشكله الإرهاب، على الأقل مؤقتا، قد انخفض في مختلف المناطق في جميع أنحاء العالم. لكن يجب أن نظل يقظين.

ونقدر الدور الذي تضطلع به وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون في مكافحة جميع أشكال الإرهاب في الاتحاد الأوروبي وخارجه، ونرحب بزيادة تعاون تلك الوكالات مع الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية المذكورة آنفا، لا نزال نشعر بالقلق إزاء المناطق المتضررة من النزاع حيث يواصل تنظيم داعش تقويض الأمن الإقليمي. وهكذا فإننا نلاحظ أنه بالمقارنة مع العام الماضي، ازدادت الهجمات في المناطق الأساسية لتنظيم داعش، في سورية والعراق على حد سواء.

وتدرك إستونيا كذلك التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. ويواصل ذلك التنظيم شن الهجمات على قوات الأمن الدولية وعلى المجتمعات المحلية في منطقة الحدود الثلاثية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وفي تلك المناطق، يرتبط الإرهاب ارتباطا وثيقا بأشكال أخرى من العنف الطائفي. ولذلك، من أجل التصدي للتطرف والإرهاب، نحتاج إلى نهج شمول يمكن أن يبني مجتمعات مجلية قادرة على الصمود حقا.

ويجب إيلاء اهتمام أكبر لخفض حدة التوترات فيما بين الطوائف ودعم المصالحة السياسية. وكثيرا ما تبدأ هذه الأنشطة على مستوى القاعدة الشعبية.

وأخيرا، فإن قضية مساءلة ومنع مرتكبي الجرائم ضد المدنيين من الإفلات من العقاب جزء أساسي من مكافحة الإرهاب. كما أنه أمر حيوي لتعافي المجتمعات المجلية واستعادة الثقة وتهيئة الظروف لإحلال السلام المستدام.

المرفق السابع

بيان نائب المنسق السياسي لفرنسا لدى الأمم المتحدة، وديد بنعبو

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

وأود في البداية أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا، أود أن أكرر تصميم فرنسا على أن تواصل، جنبا إلى جنب مع شركائها الدوليين، مواصلة الكفاح ضد داعش في إطار التحالف الدولي. لقد فقدت داعش موطئ قدمها الإقليمي بسقوط الباغوز في آذار/مارس 2019، لكن الجماعة لا يزال لديها العديد من المؤيدين في بلاد الشام وخارجها. وقد أظهرت عزمها على استغلال الفرص التي يتيحها السياق الصحي الحالي لتكثيف أعمال العنف التي تقوم بها ليس في سورية والعراق فحسب، بل أيضا، من خلال الجماعات المنتسبة إليها في أفغانستان وجنوب شرق آسيا وأفريقيا. فالتهديد لم يختف بعد.

وسنواصل جهودنا، عسكريا وسياسيا، لمعالجة الأسباب الجذرية لظهور داعش. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الإعراب عن اقتناعنا بأنه لن يكون هناك نصر كامل ودائم على داعش دون حل سياسي للأزمة السورية وفقا لأحكام القرار 2254 (2015). وتواصل فرنسا العمل من أجل ذلك دعما لعمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة. كما أنها تسهم في انتعاش الأراضي السورية وتعافي السكان السوريين الذين تحرروا من داعش بفضل عمل التحالف الدولي ويواجهون الآن حالة إنسانية صعبة.

من الضروري أن يقف المجتمع الدولي بحزم إلى جانب السلطات في العراق لمساعدة البلد على تعزيز سيادته والسماح بتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع أراضيه.

ومن الضروري أيضا مواصلة جهودنا لحماية الأطفال بطريقة فعالة من التجنيد والتلقين العقائدي، بما في ذلك من جانب الجماعات الإرهابية. وكما اعترف المجلس قبل خمس سنوات في قراره 2242 (2015) فإن الفتيات معرضات بشكل خاص لاستراتيجيات التجنيد هذه. وفي السياق نفسه، يجب أن نواصل جهودنا في مجال المساعدة الإنسانية لضمان توفير ظروف معيشية كريمة لآلاف اللاجئين والأشخاص الضعفاء في المناطق المتضررة من الإرهاب، وبالتالي منعهم قدر الإمكان من الانضمام إلى صفوف الجماعات الإرهابية.

ثانيا، أود أن أذكّر بضرورة مكافحة تمويل الإرهاب بطريقة فعالة. ولا تزال القدرات المالية لداعش كبيرة. ويجب تجفيف تلك الموارد التي يستمر تنويعها. إن هذا أولوية بالنسبة لفرنسا التي صاغت مشروع القرار 2462 (2019) الذي أُتخذ في آذار/مارس 2019. وندعو إلى تنفيذه بالكامل، بما في ذلك ما يتعلق بامتثال الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثالثا، أود أن أشدد على أهمية مكافحة استخدام الإنترنت للأغراض الإرهابية. وتضم دعوة كرايستشيرش التي أطلقناها مع نيوزيلندا في مايو 2019 حوالي 50 دولة وشريكا، بما في ذلك شركات الإنترنت الكبرى. وتعدُّ مشاركة هذه الأخيرة شرطا أساسيا لضمان فعالية مكافحة المحتوى الإرهابي على الإنترنت. ونظرا لأن جائحة مرض فيروس كورونا أدت، خلال فترات احتوائها إلى زيادة التعرض للدعاية

الإرهابية على الإنترنت، فمن الضروري تنظيم استخدام الإنترنت التي لا يمكن أن تكون منطقة خارجة عن القانون، مع ضرورة احترام حرية التعبير.

بهذا أنتقل إلى نقطتي الرابعة. وأود أن أشدد على أنه يجب أن تتم مكافحة الإرهاب والتعصب والتطرف العنيف وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وبالمثل، لا يمكن أن تبرر تلك المكافحة شن الهجمات على المدنيين أو استهداف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وهياكله الأساسية. ويعدُّ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلا عن التعليم والإدماج والتماسك الاجتماعي، عوامل رئيسية في المدى الطويل في أي استراتيجية لمنع الإرهاب ومكافحته.

أخيراً، أود أن أختتم كلمتي بذكر ضحايا داعش وأسرهم. وأفكر بشكل خاص في الأيزيديين في منطقة سنجار في العراق، الذين كانوا منذ ست سنوات بالضبط، ضحايا لجرائم الحرب والانتهاكات التي ارتكبها داعش. وقد ذكّرنا التأبين الذي أقمناه يوم الجمعة لضحايا الإرهاب، بأهمية وضع الضحايا في صميم عملنا الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب. ويستحق هؤلاء العدالة. وفي ذلك الصدد، تدعم فرنسا الأنشطة التي يضطلع بها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي تدعم المبادرات الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق محاكمة المتهمين بارتكاب الجرائم المزعومة في أقرب ما يمكن من مكان ارتكاب الجرائم.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

إن لديّ ثلاثة تعليقات. ويتعلق الأول منها بنهجنا في مكافحة الإرهاب الدولي والمقاتلين الإرهابيين الأجانب على وجه الخصوص. وتتمثل النقطة الثانية في التهديد المستمر الذي يشكله داعش. وتتعلق النقطة الثالثة بمدى أهمية إبداء الجدية إزاء قيمنا فيما يخص الأمر بمكافحة الإرهاب.

وستظل مسألة الإرهاب، بما في ذلك التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، على جدول أعمالنا في المستقبل المنظور. ويجب أن يظل هدفنا إلحاق الهزيمة الدائمة بتنظيم داعش والقاعدة وجميع التنظيمات الإرهابية الأخرى وأيديولوجيتها المروعة. ولذلك، يتعين علينا إيجاد الاستجابات الصحيحة هنا في المجلس وفي الوطن وفي جميع المناطق التي تمزقها النزاعات والتي يركز عليها الإرهابيون لأنها توفر قاعدة لعملياتهم.

ونرى أن لدينا أربع أدوات تحت تصرفنا. وتتمثل الأداة الأولى الفعالة في الاحترام. فعدم احترام الناس ودفعهم إلى هامش المجتمع سيجعلان العالم أقل أمنا تدريجيا. ويغذي عدم المساواة والظلم آلية دعاية الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وأمثالهما. وإذا فشل أعضاء الأمم المتحدة في توفير الفرص للجميع لتمكينهم من العيش الكريم، فسوف نفشل جميعا في كفاحنا ضد الإرهاب.

أما الأداة الثانية فهي فرصة ثانية عقب المحاكمة الوافية وفقا لمبادئ المحاكمة العادلة والنزيهة. وليست إعادة التأهيل وإعادة الإدماج مهمة سهلة، بيد أنه لا يوجد بديل إنساني لهما.

ولا تقتصر الأداة الثالثة المفيدة على محاولة حل المشكلة وحدها، بل تشمل العمل معا. وهنا تكمن القيمة الحقيقية للتعاون، سواء على الصعيد الدولي أو في إطار المجتمع. ولا يزال التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي مهما.

ونرى أن هناك أداة رابعة أيضا. فمن شأن مكافحة الإرهاب أن تكون أداة فعالة بجانب الدور القوي الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني. ولكن الأهم من ذلك، قصص أولئك الذين فقدوا أخا أو أما أو صديقا بسبب الإرهاب، وهي قصص أولئك الذين فقدوا حياتهم. ولنذكر في المجلس أولئك الذين يقفون في الخطوط الأمامية في مواجهة هذا النزاع، وللأسف يضحون بحياتهم في بعض الأحيان. وينبغي أن نكرّم معا النساء والرجال في الميدان الذين يؤدون العمل الفعلي: أفراد القوات المسلحة وإنفاذ القانون والأخصائيون الاجتماعيون والزعماء الدينيون والعاملون لأجل تحقيق التنمية الحضرية والريفية – وجميعهم أبطال هذا الكفاح.

وتتمثل نقطتي الثانية في التهديد الذي لا يزال يشكله داعش. وكان إنهاء السيطرة الإقليمية لداعش إنجازاً هائلاً. غير أن انسحابه واختفائه عن الأنظار ليسا سببا للاحتفال. وكما ذكر الأمين العام فقد شهد نشاطه زيادة في عام 2020 في سوريا والعراق. وربما يمنع مرض فيروس كورونا الإرهابيين من السفر، بيد أن الإرهاب سيستمر أينما كانوا. لذا يجب أن نواصل جهودنا في مكافحة داعش بلا كلل.

وتتعلق نقطتي الثالثة بمدى أهمية قيمنا. وتتعلق أيضا بازدواجية المعايير التي طالت المناقشة بشأنها هذا الصباح. وتظل قيمنا أساسية لضمان استمرار مصداقية استجابتنا وفعاليتها. وما أن يُنظر إلينا على أننا نستخدم أساليب مماثلة لتلك التي يستخدمها الإرهابيون، فإننا سنخسر المعركة من أجل كسب

القلوب والعقول. ومن أهم الدروس التي تعلمناها في كفاحنا أنه يجب ألا تُســـتخدم تدابير مكافحة الإرهاب إطلاقا ذريعة لانتهاكات حقوق الإنســـان. وندرك جميعا أمثلة لما يســـمى بتدابير مكافحة الإرهاب التي تستهدف الأقليات العرقية بصورة عشوائية. ويجب ألا يكون ذلك نهجنا. ويجعل استبعاد الأقليات العرقية المهمشين أكثر عرضـــة للوقوع في فخاخ التطرف العنيف وشبكات الإرهاب. ويتنافى ذلك مع كل جهودنا المبذولة لمنع الإرهاب.

وفيما يتعلق بشـــينجيانغ، فليس هناك ما يبرر احتجاز قطاعات كبيرة من الســـكان في رأينا. ومن المرجح ألا يقلل ذلك من المخاطر التي تسببها التنظيمات الإرهابية، بل سيزيدها على المدى الطويل. ويجب ألا تعوق تدابير مكافحة الإرهاب إيصـــال المســـاعدة الإنســـانية بواســـطة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني واستنادا إلى المبادئ الإنسانية.

ونحتفل هذه الأيام بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة في حالات النزاع المسلح. ولا يزال البعد الجنساني عنصرا هاما في التصدي للتهديد الإرهابي بمختلف الطرق. فمن ناحية، كثيرا ما تتأثر النساء بالنزاعات العنيفة والإرهاب أكثر من الرجال. ومن ناحية أخرى، فإن النساء لسن ضحايا فحســـب، وفي صـــفوف داعش، كانت المرأة من بين الجناة أيضـــاً. واضـــطلعت بمهام عملية مهمة داخل التنظيم. ولذلك ينبغي أن ندرج التطرف النسائي ضمن الأولويات في جدول أعمالنا.

وسأقول كلمة واحدة عن أضعف فئة – الأطفال. لقد عانى الأطفال معاناة كبيرة في ظل ما يسمى بالخلافة، وربما يضيع جيل كامل تقريباً. وبغية مواصلة المفاوضات بشأن قرار نستوفي من خلاله النظر في حالة الأطفال، فإن موقفنا واضـــح: الأطفال هم ضـــحايا للإرهاب وضـــحايا تربيتهم عندما يولدون في منطقة نزاع أو يُجلبون إليها. وبعد سـن معينة، يصـبحون أحداثاً مسـؤولين عن أفعالهم ويجب أن يواجهوا العواقب. ولكن قبل ذلك، فهم ضـحايا أولاً وقبل كل شـيء. وينبغي لذلك أن تكون حمايتهم وإعادة دمجهم في المجتمع أهم أهدافنا عندما يتعلق الأمر بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وبصـورة ملموسـة جدا، نحن في ألمانيا ننظر في الحالات الإنســـانية، ولا ســـيما الأطفال من الرعايا الألمان، على أســـاس كل حالة على حدة. فكل حالة تختلف عن غيرها وتحتاج إلى تقييم حسب أسسها الموضوعية.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والأمينة العامة المساعدة كونينسكس على إحاطتيهما. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة عملاً بالقرارين 1526 (2004) و 2253 (2015) المتعلقين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والكيانات الأخرى ذات الصلة بالأمم المتحدة، وذلك فيما يتعلق بالتقرير المعروض علينا (S/2020/774).

لقد كان من دواعي سروري أن أرافق وكيل الأمين العام فورونكوف والأمينة العامة المساعدة كونينسكس ومنسق فريق الرصد في أول زيارة مشتركة رفيعة المستوى على الإطلاق إلى جاكرتا في شباط/فبراير. وأعتقد أن هذه الزيارة أكدت على النهج الشامل والمتوازن الذي تتبعه إندونيسيا في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاستراتيجيات الواردة في المبادرة العالمية للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

كما يبرز تقرير الأمين العام أهمية وضع استراتيجية للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وترى إندونيسيا أن استراتيجية كهذه تشكل أداة أساسية في جهود مكافحة الإرهاب باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من نهج شامل ومصمم خصيصا للتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهابيون. ولذلك، ينبغي أن يكون تقديم توجيه واضح للدول الأعضاء لوضع وتنفيذ تلك الاستراتيجيات إحدى الأولويات الوشيكة للمجلس. وينطبق ذلك أيضاً على التحديات الإنسانية والأمنية المستمرة التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأفراد أسرهم المرافقون لهم.

ونلاحظ أيضاً أن مسائل إعادة توطين المقاتلين الإرهابيين العائدين وأفراد أسرهم المرافقين لهم تشكل تحديات كبيرة للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المناسب وضع استراتيجية شاملة وفعالة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ولذلك، يجب أن ننحي خلافاتنا جانباً وأن نظهر وحدتنا مرة أخرى في جهودنا الجماعية لمكافحة آفة الإرهاب.

ويحيط وفد بلدي علماً بمختلف النقاط البارزة في التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على جهود مكافحة الإرهاب وتصاعد التهديدات من خلال الدعاية الإعلامية. ومن هذا المنطلق، أود أن أُشير إلى ثلاث نقاط موجزة.

تتعلق النقطة الأولى بالإرهاب الذي لا يزال يهدد أجزاء أخرى من العالم، والذي تقوم به الجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية. ويبين التقرير بوضوح أن الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية لا تزال نشطة في أجزاء كثيرة من العالم، حتى في الوقت الذي يواجه فيه العالم الآن جائحة كوفيد-19. ونعلم أن هذا التهديد لا يزال قائماً ويعمل من خلال الدعاية الإعلامية، التي قد تحث على شن هجمات بمجرد استئناف الناس للتنقل والتجمع بشكل طبيعي.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. إن إندونيسيا تعتقد أنه ينبغي لنا دائماً أن نستثمر في اتخاذ تدابير ناعمة لمكافحة خطاب الإرهاب وإبعاد الناس عن التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب. ويتعين علينا تعزيز وتيسير نشر رسائل السلام والاعتدال والتسامح باعتبارها أفضل نهج لمواجهة الدعاية الإرهابية. ويجب أن نقدم رسائل ترفض السلبية وتضخّم الإيجابية والأمل.

والنقطة الثالثة والأخيرة التي أود أن أُشير إليها هي أنه ينبغي ألا تتوقف معركتنا ضد الإرهاب أو أن تتزعزع على الرغم من الجائحة. ولا ينبغي أن تعوق الجائحة بأي حال من الأحوال كفاحنا ضد الإرهاب، لأن ذلك هو أمل الإرهابيين. دعونا لا نسمح للجائحة بأن تخلق المزيد من الإرهابيين أو أن ندع المنتسبين إليهم يعيدون تنظيم صفوفهم أو يتوحدون. وعلينا أن نظل مواكبين للكيفية التي يستمر بها خطر تنظيم الدولة الإسلامية في التطور أثناء الجائحة وبعدها من أجل تعديل استجابتنا.

وقد توقع القرار 2532 (2020) المتخذ في الشهر الماضي تلك الشواغل، حيث دعا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية خلال الجائحة إلا في سياق مكافحة الجماعات الإرهابية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تود إندونيسيا أن تؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع جميع البلدان ومع الأمم المتحدة لتعزيز تعاوننا في مكافحة الإرهاب.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والأمينة العامة كونينسكس على التحليل المتعمق للحالة المتعلقة بالتصدي للتهديدات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويقدم التقرير الحادي عشر للأمين العام (S/2020/774) لمحة شاملة عن الحالة في الميدان، بما في ذلك أفكار متعمقة بشأن كيفية تكيف الإرهابيين مع ظروف مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونشير مع التقدير إلى أن هذه الوثيقة تجسد على النحو الواجب تقييمات تلك الاتجاهات التي قدمتها دول مختلفة، بما فيها روسيا.

لا يزال مستوى التهديد الإرهابي العالمي مرتفعاً في الوقت الحاضر على الرغم من فشل قادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في بناء خلافة زائفة في سورية والعراق. وتشير مبادئ التنظيم والتكتيكات التي يستخدمها إلى أنه قد تحول الآن بالكامل إلى هيكل شبكي تتمتع فروعه وخلاياه النائمة بدرجة عالية من الاستقلالية في مختلف بلدان ومناطق العالم. ولدى القيادة العليا للتنظيم موارد مالية كافية لاستعادة آليات التنسيق والتخطيط لشن هجمات إرهابية في المنطقة الحدودية بين سورية والعراق، وهي تقوم بذلك تحديدا.

وفي الوقت نفسه، لا ينوي الإرهابيون التخلي عن خطط إحياء الخلافة في العراق. ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تعزيز إمكاناته القتالية ويسعى إلى توسيع منطقة ونطاق الهجمات الإرهابية في البلد. وأصبح تصميم تنظيم الدولة الإسلامية على التركيز على التوسع في جميع أنحاء القارة الأفريقية واضحاً الآن. وفي الوقت نفسه، يضع التنظيم نصب عينيه بلدان وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي بالإضافة إلى دول منطقة الصحراء والساحل، حيث تعمل فروع تنظيم الدولة الإسلامية بنشاط.

وهناك حالة صعبة آخذة في التطوّر في أفغانستان، حيث يوجد ما يقرب من 000 4 مقاتل من تنظيم الدولة الإسلامية. وتتركز الوحدات الرئيسية في ولايتي كونار وننكرهار الشرقيتين، حيث يصل عددهم إلى 000 2 إرهابي. ووفقاً لتقديرات مختلفة، قد يكون هناك 000 2 مقاتل إضافي في شمال البلد. ويشن مؤيدو الخلافة العالمية بانتظام هجمات إرهابية كبيرة في مدن مختلفة من البلد، خصوصاً ضد الأقلية الشيعية.

وقد أبدى قادة المنظمة الإرهابية الدولية مؤخراً اهتماماً متزايداً بجنوب وجنوب شرقي آسيا، وهما في رأيهم منطقتان تبشران بتجنيد أنصار جدد.

تسبب انتشار كوفيد-19 في اضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم وحوّل انتباه العديد من الدول عن جدول أعمال مكافحة الإرهاب، ما يمهد بدوره الطريق أمام المنظمات الإرهابية الدولية لزيادة إمكاناتها الفتاكة. ويسعى الإرهابيون إلى استخدام جائحة فيروس كورونا لزيادة عدد المؤيدين، وذلك أساساً من صفوف أولئك غير الراضين عن تصرفات السلطات في سياق الأزمة، ومن أجل تنفيذ هجمات هجينة تجمع بين الهجمات الإرهابية والتهديدات البيولوجية ونشر الدعاية والتحريض على الأعمال الإرهابية.

وقد حدثت مؤخراً زيادة ملحوظة في نشاط المنظمات الإرهابية الدولية على شبكة الإنترنت، حيث تنتشر دعوات إلى المؤيدين للقيام بأعمال شتى من أجل زيادة الذعر في المجتمع. ويغسل قادة تنظيم الدولة الإسلامية أدمغة مؤيديهم ويحثون أتباعهم على تكثيف أنشطتهم.

في الوقت نفسه، أدت الجائحة نوعا ما إلى تعطيل نقل الإرهابيين إلى العديد من البقع الساخنة، وصعّبت إيصال الأموال والسلاح إلى مناطق النزاع. وتفتقر بعض الخلايا الإرهابية إلى المال والسلاح. ولم يعد بإمكان فروع تنظيم داعش في شمال أفريقيا بشكل خاص الاستفادة من التهريب والاتجار بالبشر بسبب إغلاق الحدود بين البلدان.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك العقبات، تتكيف الجماعات الإرهابية الدولية والإقليمية بسرعة مع هذه الجائحة وتكتسب المزيد من الأنصار.

ولا شك أنه لا يزال هناك مجال كبير لتحسين التعاون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم إلى بلدانهم الأصلية. ومن بين الفئات الأكثر ضعفا في هذا الصدد النساء والأطفال المرتبطون بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والمحاصرون حاليا في معسكرات ومرافق احتجاز في الشرق الأوسط.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء مرة أخرى على معدلات الإعادة إلى الوطن غير الكافية والظروف المروعة التي يتعين على هؤلاء الأشخاص مواجهتها من أجل إنقاذ حياتهم. وللأسف، هذه هي المعركة التي قرر بعض زملائنا الانسحاب منها، بما في ذلك في المجلس. ومن غير المقبول على الإطلاق إعطاء الأولوية لقضايا حقوق الإنسان مع حرمان الأطفال الأبرياء من حقهم في الحياة.

وتدعو روسيا المجلس إلى ضمان دعم جهود الإعادة إلى الوطن التي تبذلها الدول. ويجب أن تعترف جميع قرارات مكافحة الإرهاب بهذه المشكلة.

المرفق الحادي عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أود أن أبدأ بالانضمام إلى أعضاء المجلس في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينكس على إحاطتيهما القيمتين بشأن التهديدات التي يشكلها تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين.

ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بقلق عميق إزاء أعمال العنف والجرائم الفظيعة التي يرتكبها تنظيم داعش وأتباعه. وتثبت الهجمات الإرهابية الأخيرة في جميع أنحاء العالم أن تنظيم داعش، رغم هزيمته الإقليمية في العراق وسورية، يواصل توسيع شبكته، مما يهدد سلطة الدولة ويزعزع استقرار المجتمعات السلمية، حيث أنه يقوم بتنفيذ هجمات ضد المدنيين الأبرياء. ونلاحظ أيضا بقلق خاص النتائج الواردة في تقرير الأمين العام (S/2020/774) التي تفيد بأنه من المرجح أن يزداد خطر تنظيم داعش في الأجلين المتوسط والطويل، إذا لم يعالجه المجتمع الدولي بشكل شامل. ومما يثير القلق أيضا ملاحظة أن أوجه عدم المساواة والانقسامات الاجتماعية، التي تتسارع وتتضخم جراء جائحة فيروس كورونا، يمكن أن تفاقم حلقة مفرغة من عدم الاستقرار والعنف اللذين يحرص تنظيم داعش على استغلالهما.

ومن أجل التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن الدوليان من خلال التوسع المستمر لتنظيم داعش، ينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد التزامه بتعزيز التعاون، وتعزيز الاستقرار وتوطيد القدرات المؤسسية في جميع المناطق. وينبغي النهوض باستراتيجيات شاملة تعزز الإدماج والتماسك الاجتماعيين، بما في ذلك من خلال مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود والحد من التطرف. وعلاوة على ذلك، يجب أن تُنفذ جميع إجراءات مكافحة الإرهاب وفقا للقانون الدولي وأن تقترن بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويجب علينا أيضا أن نتبادل المعلومات بشكل فعلي وفعال مع شركائنا في إنفاذ القانون ومجتمع الاستخبارات.

كما أن التصدي لتمويل الإرهاب جزء أساسي من التصدي العالمي للإرهاب. ولذلك، من الأهمية بمكان رصد التغيرات في تقنيات تمويل الإرهاب التي يستخدمها تنظيم داعش. وبالمثل، ومن أجل مكافحة المخاطر الناشئة عن تمويل الإرهاب، ندعو المجتمع الدولي إلى التنفيذ الكامل للقرار 2462 (2019)، الذي يطلب من الدول الأعضاء تعطيل وتجريم تمويل الإرهاب لأي غرض من الأغراض. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بالجهود التي تبذلها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مجال تمويل الإرهاب، ونرحب بإطلاق برنامج عالمي لبناء القدرات مؤخرا، عملا بالقرار 2462 (2019)، بشأن منع تمويل الإرهاب وقمعه. ومع ذلك، نؤكد أن جميع المبادرات الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب يجب أن تصمم بطريقة تكفل حماية جميع الأنشطة المالية المشروعة والمدارة إدارة جيدة، بما في ذلك في الولايات القضائية الخارجية.

وفي الختام، نؤكد الدور المركزي للأمم المتحدة في منع الإرهاب ومكافحته. ولا يمكن القضاء على التهديدات الناجمة عن الإرهاب إلا بزيادة التعاون الإقليمي والدولي، ومن خلال اتباع نهج شامل، بإسهام ومشاركة فعالين من جانب جميع الدول الأعضاء. وأخيرا، نؤكد من جديد التزامنا بالإسهام في الجهود العالمية لمنع الإرهاب ومكافحته.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

نهنئ إندونيسيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن ونشكر مقدمي الإحاطات على آرائهم الثاقبة بشأن تقرير الأمين العام الحادي عشر على المستوى الاستراتيجي (S/2020/774) بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين، ومختلف جهود الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في التصدي لذلك التهديد.

ومن المناسب أن يعقد هذا الاجتماع بعد وقت قصير من الاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم في 21 آب/أغسطس، في مناسبة أتاحت تذكيرا مؤثرا ومناسبا من حيث التوقيت، بالتكاليف البشرية الهائلة الناجمة عن الإرهاب. وإذ تواصل البشرية مكافحة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن جنوب أفريقيا تؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي وفي جميع أنحاء العالم.

ويوضح تقرير الأمين العام أن تنظيم داعش، شأنه شأن جائحة كوفيد-19 التي ثبت أنها تشكل تهديدا عنيدا على الرغم من الجهود الهائلة المبذولة لمواجهتها، لا يزال يشكل تهديدا عنيدا للسلم والأمن الدوليين. ويصف التقرير موجة جديدة من نشاط تنظيم داعش في العراق والجمهورية العربية السورية، في حين يواصل التنظيم متابعة برنامجه القاتل من خلال انتماءات جديدة في مناطق مختلفة من العالم. ومما يشجع جنوب أفريقيا التقدم الذي أحرزته قيادة المنظمة في وضع إطار عالمي متعدد الوكالات لمساعدة الدول الأعضاء في حماية مواطني البلدان الثالثة العائدين من سورية والعراق، وإعادة توطينهم وملاحقتهم قضائيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم من أجل مواجهة التحدي المستمر الذي يواجه الأفراد المشتبه في صلتهم بتنظيم داعش – ولا سيما النساء والأطفال – الذين تقطعت بهم السبل في المخيمات أو المحتجزين في شمال شرق الجمهورية العربية السورية.

ويصف التقرير أيضا المخاطر الكامنة في زيادة تجنيد وتطرف عدد أكبر بكثير من الأسرى عبر شبكة الإنترنت، وزيادة استخدام الإنترنت كبديل للأنشطة التي تعوقها جائحة كوفيد-19. ومما يكتسي نفس القدر من الأهمية ذكر التقرير إمكانية أن يؤدي الكساد الاقتصادي الواسع النطاق الناجم عن جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتطرف والإرهاب.

وقد سعت جنوب أفريقيا باستمرار إلى إبراز أهمية التدابير المتخذة لمعالجة هذه الأسباب الجذرية، التي تثير الاستياء الذي يغذي الإرهاب في نهاية المطاف. وفيما يخص تلك النقطة، نحث الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على عدم السماح لجائحة كوفيد-19 بأن تمنعنا من بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد المستهدف، الأمر الذي من شأنه أن يسمح حتما للحركات المتطرفة في جميع أنحاء العالم بأن تترسخ أكثر.

وبطبيعة الحال يساورنا القلق بصفة خاصة إزاء الحالة في أفريقيا. فكما يوضح التقرير، ما زال عدم الاستقرار المستمر في ليبيا يوفر أرضا خصبة لانتشار الإرهاب في القارة. وفي الوقت نفسه، تواصل الجماعات التابعة لتنظيم الدولة، من شاكلة تنظيمات الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى والدولة الإسلامية – ولاية غرب أفريقيا، وحركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط أفريقيا، شن هجمات متكررة إذ تحاول ترسيخ عملياتها وتعزيز روابطها مع شركاء داعش الاستراتيجيين الأساسيين والمحليين.

وطبيعي أن يكون أحد الشواغل الرئيسية لجنوب أفريقيا هو الحالة التي أشير إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث واصل تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط أفريقيا محاولاته لتعزيز حضوره العملياتي، ونفذ هجمات ضد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يساورنا قلق بالغ إزاء التمرد الذي يجتاح الأجزاء الشمالية من جارة جنوب أفريقيا، موزامبيق، حيث أعلن عن المسؤولية عن بعض الهجمات باسم تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط أفريقيا.

وكلتا الحالتين محط اهتمام إقليمي رفيع المستوى من قبل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. فبالفعل، أعرب قادة الدول الأعضاء الـ 16 في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قبل بضعة أيام فقط عن التزامهم بدعم موزامبيق في التصدي للإرهاب والهجمات العنيفة. فمن المهم أن تظل هذه الجهود الإقليمية تحظى بدعم كامل من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وأود أن أعرب في هذا الصدد عن تقدير جنوب أفريقيا للأمم المتحدة على دعمها المتواصل، بما في ذلك المساهمة القيمة لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في خطة تنفيذية لمكافحة تمويل الإرهاب على نطاق الجنوب الأفريقي، وضعت ونفذت بالتعاون مع فريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على إدانة جنوب أفريقيا الثابتة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والتزامنا القوي بدعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة. وكما هو الحال دائما، ندعو إلى مواصلة تطوير وتعزيز الشراكات الاستراتيجية الإقليمية، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي، ونشدد على الأهمية الحاسمة لكفالة تنفيذ جميع تدابيرنا لمكافحة الإرهاب في جميع المجالات وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أشـــكر كلا من وكيل الأمين العام، فلاديمير فورونكوف، والأمينة العامة المســـاعدة، ميشـــيل كونينسكس، على إحاطتيهما الشاملتين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصـة للإعراب عن دعم تونس لضـحايا الإرهاب وأسرهم وتضـامنها معهم في جميع أنحاء العالم بمناسـبة اليوم الدولي الثالث لإحياء ذكرى ضـحايا الإرهاب وإجلالهم الذي احتفل به في 21 آب/أغسطس.

إن تنظيم الدولة الإســـلامية في العراق والشـــام وتنظيم القاعدة، كما يشـــير تقرير الأمين العام (S/2020/774)، ما زالا يشـــكلان تهديدا للســـلام والأمن الدوليين. فتنظيم الدولة يحاول، على الرغم من هزيمته العسكرية السابقة في سورية والعراق والجهود المتواصلة لمكافحة فروعه في جميع أنحاء العالم، إعادة بناء شبكته وإعادة تكييف طموحه المستمر إلى الوجود بحدود إقليمية، لا سيما في مناطق النزاع.

وزيادة عدد الهجمات الإرهابية في سـورية والعراق مقارنة بالفترة نفسـها من العام الماضـي تثير قلقا بالغا في هذا الصـــدد، على الرغم من القيود التي فرضـــتها الجائحة. وعلاوة على ذلك، لا يزال تنظيم الدولة يحتفظ بملكية موارد مالية هامة تبلغ 100 مليون دولار. وهو يواصـل الانخراط في أنشـطة غير قانونية، بما في ذلك تنظيم أنشـطة إجرامية وجني فوائد من الهبات وحملات جمع التبرعات، لا سـيما من خلال حملات وسائط التواصل الاجتماعي.

وقد أصـبحت اللامركزية المتسـارعة بين القيادتين المركزيتين لتنظيمي داعش والقاعدة والمجموعات التابعة لها عن بُعد واضـحةً بشـكل متزايد، حيث اكتسـبت الجماعات المحلية خصـائصـها وأهدافها الإقليمية المستقلة. وقد يشكل ذلك فرصـة وتهديدا في آن معا. فمن ناحية، يتسبب انعدام القيادة، مع موت العديد من القادة الإرهابيين مؤخرا، في فراغ في القيادة يحتاج المجتمع الدولي إلى اســـتغلاله لتحقيق مكاســـب لزيادة الاعوجاج في الاتجاه الاســـتراتيجي لتنظيم الدولة وتنظيم القاعدة وإضـــعاف فعالية دعايتهما والحد من انتشارهما. ولكن من جهة أخرى، تعمل الجماعات المنتسبة على التكيف بشكل متزايد مع السياقات الإقليمية واسـتغلال المظالم المحلية من خلال إقامة روابط مالية وعملياتية وأسـرية مع غيرها من الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وعن طريق مفاقمة التوترات وســـط الجماعات العرقية المختلفة في بعض السياقات من أجل تأجيج النزاعات وانعدام الأمن.

وتعرب تونس عن قلقها البالغ إزاء تنامي الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، ولا ســـيما في ليبيا ومنطقتي غرب أفريقيا والســـاحل، حيث تقوض الجماعات الإرهابية بشـــكل منهجي الأحوال الاجتماعية والاقتصـادية السـيئة والتهميش وسـهولة اختراق الحدود وانعدام الأمن وعدم الاسـتقرار السـياسـي والاجتماعي. إننا نعرب عن قلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة عن تحرك آلاف المرتزقة من شـــمال غرب ســـورية في اتجاه طرابلس. فإعادة التوطين هذه تشـــكل تهديدا إرهابيا كبيرا لا لليبيا فحســـب، بل للمنطقة بأســـرها. فانتقال الإرهابيين إلى ليبيا لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع وجعله أكثر دموية وتعقيد حله أكثر من أي وقت مضى. وتدعو تونس المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزامه بتعطيل تنقل الإرهابيين ودعمهم.

وقد أدت الجائحة إلى حد ما إلى التخفيف من التهديدات الإرهابية في العالم، نظرا لأن صعوبة انتقال الإرهابيين وحصولهم على الموارد المالية والوسائل العادية قلل من فرص شن هجمات إرهابية ضد المدنيين والأهداف السهلة. غير أنه ينبغي لنا ألا نتجاهل الآثار المحتملة للجائحة في الأجلين المتوسط والطويل على التهديد الإرهابي، كما هو موضح في تقرير الأمين العام والورقة التحليلية التي قدمتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وقد تم إدماج التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المسبوقة الناجمة عن الجائحة بسرعة في استراتيجيات الجماعات الإرهابية ودعايتها، من أجل تصعيد هجماتها ونشر الأفكار البغيضة والمتطرفة وسط جمهور أسير معرض أكثر من أي وقت مضى لمنصاتها على الإنترنت.

كما إن عواقب الجائحة الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة على البلدان والسكان قد زادت من هشاشة المجتمعات، مع الضغط على الدول الأعضاء من أجل تكريس الموارد لتدابير مكافحة الإرهاب والتطرف. ويمكن استغلال أوجه الضعف هذه في المستقبل لزرع نزعة التطرف لدى أكثر الناس تضررا والمهمشين.

وللأسباب السالفة الذكر، ينبغي أن يكون الرد على التهديد الإرهابي شاملا ومتعدد الأبعاد.

أولا، يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن توفر الموارد اللازمة وأن تركز على أولوياتها في مجال مكافحة الإرهاب، مع الحفاظ على وسائل التنسيق والتعاون الدوليين وتعزيزها على الرغم من الجائحة الحالية، على نحو يتسق مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

ثانيا، من الأهمية بمكان معالجة الأسباب العميقة للإرهاب وتقديم الضمانات اللازمة لبناء القدرة على الصمود في وجه الإرهاب والتطرف من خلال تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإشراك الشباب والتنمية الاقتصادية المستدامة والتماسك الاجتماعي. كما تكرر تونس دعوتها للمجتمع الدولي إلى صد جميع الملاذات الآمنة للإرهاب من خلال التسوية السلمية للنزاعات، ولا سيما أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويبرز تقرير الأمين العام في هذا الصدد القرار 2532 (2020) الذي طالب فيه مجلس الأمن – نظرا إلى الدرجة غير المسبوقة من الخطر التي يحتمل أن يتعرض لها صون السلم والأمن الدوليين جراء جائحة كوفيد-19 – بوقف عام وفوري للأعمال العدائية وهدنة إنسانية دائمة. غير أن المجلس أكد أن هذه المتطلبات لا تنطبق على العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة وغيره من الجماعات الإرهابية المدرجة في القوائم.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب بطريقة تتسق مع واقع مختلف الدول الأعضاء واحتياجاتها وقدراتها. وسلّم مجلس الأمن في عدد من قراراته بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يعتبرون تهديدا خطيرا لدولهم الأصلية، وأن هؤلاء المقاتلين قد سعوا لدى عودتهم إلى تدبير وشن هجمات إرهابية والمشاركة فيها. وتؤكد تونس من جديد على ضرورة أن تكفل الدول الأعضاء مساءلة جميع مرتكبي الجرائم الإرهابية عن أفعالهم، بما في ذلك من خلال التعاون القضائي وفي مجال إنفاذ القانون.

أخيرا، ينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على يقظتها ووحدتها في التصدي للإرهاب خلال انتشار الجائحة. ومن الأهمية بمكان أن نتكيف مع التحديات الجديدة وغير المسبوقة التي تواجهنا، وأن نكفل مواصلة استجابتنا وكفاءتها، وخاصة بواسطة مجلس الأمن وهيئاته الفرعية. وينبغي ألا يؤدي تأجيل استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى إغفال التركيز على الأولوية التي نعطيها

لجهود مكافحة الإرهاب، ولا أن يحول دون الوفاء بالتزاماتنا وتعهداتنا الدولية، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. وما زلنا ملتزمين بالتعاون المتعدد الأطراف وأطراف أصحاب المصلحة المتعددين في السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك نحو عالم خال من الإرهاب.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على تقييمه الزاخر بالمعلومات للتهديد المستمر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ولجهود الأمم المتحدة الجارية لمواجهته. ورأينا في العام الماضي، كيف أدت جهودنا الجماعية إلى فقدان داعش السيطرة على الأراضي ووفاة زعيمها أبو بكر البغدادي. وتشهد هذه الانتصارات في الكفاح ضد داعش على العمل المستمر للتحالف العالمي لدحر داعش.

ويواصل التحالف اتباع أربعة خطوط رئيسية غير عسكرية للجهود هي: مكافحة التمويل وحملة لتوجيه رسائل مضادة، الاحتجاز والإعادة إلى الوطن، فضلا عن المساءلة عن الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من داعش. ومن الأهمية بمكان أن يواصل التحالف جميع مسارات هذه الجهود.

وأوضح تقرير الأمين العام (S/2020/774) أن الجماعات التابعة لداعش لا تزال تشكل تهديدا خطيرا، من غرب أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا. وتسعى الولايات المتحدة إلى لفت الانتباه إلى مدى حجم هذا التهديد عن طريق تحديد كل جماعة من الجماعات التابعة لداعش واستهدافها وفرض الجزاءات عليها. وفي وقت سابق من هذا العام، عملت الولايات المتحدة مع أعضاء المجلس لإدراج خمس منظمات إرهابية مرتبطة بداعش في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقراراته 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. ونشكر الكثير من البلدان التي قدمت هذه القوائم، وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلينا في تحديد أسماء الجهات المنتسبة المماثلة في جميع أنحاء العالم وإدراجها في القائمة ومكافحتها.

وبالرغم من هزيمة داعش وما يسمى خلافتها في ساحة المعركة، يجب علينا أن نعمل معا لضمان ألا يصبح المقاتلون الإرهابيون الأجانب المحتجزون وكذلك أفراد أسرهم النازحون في سوريا والعراق نواة لداعش آخر. ونشاطر الأمين العام شعوره بالقلق العميق إزاء استمرار احتجاز آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم، معظمهم من الأطفال، في المخيمات ومرافق الاحتجاز. ويجب أن يواجه المقاتلون الإرهابيون الأجانب الملاحقة القضائية والمساءلة عن جرائمهم. ويتعين علينا إعادة تأهيل أفراد العائلات وإدماجهم لمنع ظهور جديد من مقاتلي داعش.

وقد مارست الولايات المتحدة القيادة بالمثل بإعادة مواطنينا ومحاكمتهم عند الاقتضاء. ويجب على البلدان إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم إلى وطنهم، فضلا عن ملاحقتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم بصورة مناسبة.

ونشعر بخيبة الأمل لإحباط جهود إندونيسيا لصياغة قرار فعال بشأن الملاحقة القضائية للإرهابيين وإعادة تأهيلهم وإدماجهم بسبب رفض أعضاء المجلس إدراج الإعادة إلى الوطن. وما زال العالم يراقبنا. فهل سيبذل مجلس الأمن جهودا لمعالجة وضع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم الذين تُركوا في سوريا والعراق؟ أم سيتجاهل الأعضاء – مثلما فعل المجلس قبل أسبوعين بمشروع قرارنا بشأن حظر الأسلحة المفروض على إيران (S/2020/797) – هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين ويدفنون رؤوسهم في الرمال؟

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لمواجهة المجلس في رفضه التسليم بمحاولة البلدان إساءة استخدام مكافحة الإرهاب لتحقيق أغراضها السياسية. ويساورنا قلق عميق إزاء الوضع في شينجيانغ، حيث يحتجز أكثر من مليون من الأويغور وغيرهم من المسلمين تحت الستار الزائف لمكافحة الإرهاب. ولا يتسق الاحتجاز القائم على أساس مؤشرات غامضة ودون ضمانات للمحاكمة العادلة مع القانون الدولي. وينبغي ألا تُستخدم مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إطلاقا ذريعة لإسكات الآراء السياسية المعارضة أو لانتهاك الحريات الدينية أو قمع الأقليات.

والولايات المتحدة على استعداد تام للعمل مع شركائنا لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، مع حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يرقى شركاؤنا إلى مستوى الحدث للانضمام إلينا – خاصة عندما يتعلق الأمر بالتصدي للتهديدات الناشئة عن إيران – الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام فورونكوف والأمين العام المساعد كونينسإكس على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

ونعرب عن تقديرنا العميق للتقرير الاستراتيجي الحادي عشر للأمين العام عن تهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) (S/2020/774). ونتشاطر القلق من أن المجتمع الدولي قد واجه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هجوما ثنائيا – جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والهجمات الجديدة التي شنها داعش والجهات التابعة له، خاصة في مناطق النزاع. ويغتنم الإرهابيون كل فرصة لاستغلال وتفاقم الآثار الاجتماعية والاقتصادية القاسية للجائحة والنزاعات التي طال أمدها مع تحويلها إلى صالحهم. وهم ينشرون الشقاق والتطرف بالترويج للخطاب عن أوجه عدم المساواة والفقر والتهميش والتمييز. وهذا تذكير صارخ بأن الإرهاب لا يزال يشكل بجميع أشكاله ومظاهره تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الرئاسة الإندونيسية على توجيه اهتمام المجلس باستمرار إلى التصدي لخطر الإرهاب. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي على أهمية التعاون الدولي والإقليمي، حيث لا لأي بلد أن ينعم بالأمان حتى يصبح الجميع آمنين. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما يتعين على الدول إنفاق مواردها المحلية المخصصة للوفاء بالأولويات الأخرى.

ويؤكد تقرير الأمين العام (S/2020/774) أن مسألة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية أو الانتقال إلى بلدان ثالثة تشكل تحديا متزايدا، وخاصة عندما تعيد البلدان فتح حدودها. ومما يزيد من خطورة هذا التهديد الاحتياطي المالي لداعش، الذي تبلغ قيمته نحو 100 مليون دولار، إلى جانب مختلف أساليب جمع الأموال التي تستخدمها الجماعات الإرهابية. ولذلك، من الأهمية بمكان تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية والتحليلات داخل الدول وفيما بينها بشأن تحركات الإرهابيين والهجمات الوشيكة والتجنيد والتمويل والدعاية من خلال شبكة الإنترنت، فضلا عن بناء القدرات الوطنية في مجال إنفاذ القانون.

وعلى الصعيد العالمي، لا تزال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تمثل إطارا شاملا وفعالا للقضاء على هذا الخطر، إلى جانب اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري. ونرحب على وجه الخصوص بالمهام التي أداها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين 1526 (2004) و2253 (2015)، فضلا عن مختلف وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وينبغي التنويه بجهودها الرامية إلى كفالة استمرار العمل وتقديم المساعدة التقنية والتعاون مع الدول الأعضاء من خلال المنصات الإلكترونية.

ونود أن نسلط الضوء على إسهام الأسبوع الافتراضي لمكافحة الإرهاب الذي عُقد مؤخراً في الحفاظ على الزخم في مكافحة الإرهاب. وقد استمعنا إلى التأكيد على تعزيز الاتساق والتنسيق والفعالية في عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، ولا سيما بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ونرحب به. وتُبين جائحة مرض فيروس كورونا مدى أهمية ضمان التآزر والتنسيق في أعمالنا بموارد محدودة.

وأخيراً وليس آخراً، يتطلب التصدي للتهديد المتعدد الأبعاد الذي يشكله الإرهاب نهجاً شاملاً وكلياً، يشمل معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب. ويجب أن نظل ملتزمين التزاماً راسخاً بمنع نشوب النزاعات وحلها، وباستدامة السلام، وتعزيز التنمية، وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع. ولا يزال تقديم الإرهابيين إلى العدالة ومنع عودة الإرهاب يكتسيان أهمية قصوى ويجب أن يتم ذلك وفقاً للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية. ونحن مقتنعون بأن المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل أفضل الممارسات في محاكمة الإرهابيين وإعادة إدماجهم وتأهيلهم هم ومعاليهم، حسب الاقتضاء، يمكن أن يكونا مفيدين وينبغي تعزيزهما. ومن الأهمية بمكان أيضاً اعتماد نهج شامل للمجتمع من خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما النساء والشباب والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، في بناء مجتمعات متوازنة ومتماسكة قادرة على مقاومة الإرهاب والتطرف.

وفي الختام، تكرر فييت نام تأكيد موقفها الثابت الرافض للإرهاب وستظل شريكاً مخلصاً في دفع كفاحنا المشترك ضد الإرهاب على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقيمنا المشتركة.